

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

المصادقات

التوقيع	العنوان الوظيفي	الاسم	من قبل	
تمت الموافقة وفق محضر (309) المنعقد بتاريخ 2025/12/09	مجلس الادارة	مجلس الادارة	مجلس الادارة	المصادقة

رمز السياسة		رقم الاصدار	تاريخ الاصدار	
ا.ق-س.ي-22-00		00	2024/ 12 / 1	
التعديلات التي تمت على السياسة				
ت	التاريخ	رقم الفقرة	خلاصة التعديل	الموافقة
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				

1. المجال:

تسري هذه السياسة على جميع العاملين في المصرف التجاري العراقي الاسلامي وعلى جميع الدرجات الوظيفية بما في ذلك فريق الإدارة التنفيذية وكبار المديرين والموظفين، كما تسري على المتدربين والعملاء و الجمهور وموظفي الوكالات، والمستشارين الخارجيين، والموردين والبائعين الذين قد يصل إلى علمهم حدوث أي نوع من المخالفات أو سوء السلوك أو الممارسات غير المشروعة داخل المصرف.

2. الهدف:

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى تعزيز قواعد وإجراءات للإلتزام بمبادئ الحوكمة لتحقيق أعلى درجات الشفافية والأنضباط والمساءلة، بما يشجع العاملين والمتعاملين مع المصرف على الإبلاغ عن المخالفات التي تصل إلى علمهم وتطال أعمال المصرف ومصالحه وسمعته وأصوله، بحيث يكون المبلغ محط تقدير وحماية على المستوى المؤسسي، كما تشكل السياسة مكوناً هاماً لمتطلبات الإطار العام لسياسة إدارة المخاطر في المصرف، وتدابير الحد من الاحتيال، إضافة إلى ما يتضمنه نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المصرف التجاري العراقي الاسلامي من عناصر وقواعد رقابية وافية لتنظم المسؤوليات والصلاحيات والاجراءات.

يتم تشجيع جميع العاملين على القيام بطرح أي مخاوف حقيقية حول أي مخالفات محتملة أثناء القيام بتنفيذ أعمال المصرف التجاري العراقي الاسلامي سواء فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية أو الممارسات الخاطئة المحتملة ادارية كانت او سلوكية تمس بتقديرهم سمعة المؤسسة او اموالها او مقدراتها بما في ذلك مقدرة العاملين على اداء الواجبات بصورة صحيحة وفعالة وكفاءة ويتم التبليغ في أسرع وقت ممكن وبالطريقة المناسبة.

تَمَّ وضع هذه السياسة من أجل:

- دعم وتعزيز القيم لدى المصرف التجاري العراقي الاسلامي
- ضمان إمكانية طرح الموظفين لأي مخاوف لديهم دون الخوف من التعرض لأي عقاب.
- توفير إجراءات الشفافية والسرية في التعامل مع هذه المخاوف.
- كما أن هذه السياسة لا تغطي فقط المخالفات المحتملة في الأمور المتعلقة بإعداد التقارير المالية ولكنها تغطي أيضاً:
- عمليات الاحتيال.
- إجراءات الفساد والرشوة أو الابتزاز.
- الجرائم الجنائية.
- الإخفاق في التقيد بأي التزام قانوني أو تنظيمي.
- الإخفاق في تحقيق العدالة.
- تعريض صحة وحياة الأشخاص إلى الخطر.
- إخفاء أي مما ذكر أعلاه.

3. التعاريف:

- أ. الإبلاغ عن المخالفات :- هو الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالمخالفات أو الأخطاء المشتبه بها في العمل.
- ب. المُبلغ عن المخالفات :- هو الشخص الذي يُثير مخاوف حقيقية تتعلق بمخالفات قد ترتكب في المصرف . فإذا كانت لديك أي مخاوف حقيقية تتعلق بارتكاب مخالفة أو خطر مشتبه به يؤثر على أي من أنشطة المصرف يجب عليك الإبلاغ عنها بموجب هذه السياسة.

4. المسؤوليات:

- أ. ادارة الموارد البشرية.
- ب. الدائرة القانونية.
- ت. موظفو المصرف

5. السياسة:**المبادئ****1. سيتم التعامل مع جميع المخاوف بشكل عادل وصحيح:**

- لن تتسامح ادارة المصرف التجاري العراقي الاسلامي في أي مضايقات أو إيذاء لأي شخص يتسبب في إحداث مخاوف حقيقية.
- أي فرد يقوم بالإفصاح/الكشف عن مخالفات سيتم الحفاظ على إخفاء اسمه ما لم يتم الإتفاق على غير ذلك.
- سنضمن أن يكون أي شخص يقوم بالإبلاغ عن مخاوفه على علم بمن يقوم بالتعامل مع هذا الأمر.
- سنضمن أنه لن يكون أي شخص مُعرّض لخطر العقاب نتيجة لطرح هذه المخاوف حتى وإن كانت خاطئة، كما أننا لا نُقدم هذا الضمان لأي شخص يقوم بطرح هذه المخاوف بشكل كيدي وهو يعلم بأن هذه المخاوف ليست حقيقية.
- يلتزم المصرف التجاري العراقي الاسلامي بمزاولة أعماله بأمانة ونزاهة، ويتوقع من جميع المديرين والمسؤولين والموظفين الحفاظ على المعايير العالية بشكل عام والتصرف وفقاً لسياسة مدونة قواعد الاخلاقيات بشكل عام والتصرف وفقاً لأخلاقيات العمل والسلوك المهني الخاصة به أو سياسات أو أي مدونة قواعد سلوك محلية. ومع ذلك، يُعد وجود ثقافة تتسم بالإنفتاح والمساءلة أمراً ضرورياً لمنع حدوث أي مخالفات ومعالجتها حال حدوثها.

2. مراجعة وتعديل هذه السياسة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بصفة دورية (كل سنتين على سبيل المثال) وكلما دعت الضرورة وذلك لضمان تماشيها مع القواعد والأنظمة وأنها مستوفية لمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة.

3. الإفصاحات الخارجية

تهدف هذه السياسة إلى توفير آلية داخلية للإبلاغ عن أي مخالفات في مكان العمل والتحقيق فيها ومعالجتها وفي معظم الحالات، ينبغي ان لا ترى أن هناك ضرورة لإبلاغ أي شخص خارجياً .

يقر القانون بأنه في بعض الحالات قد يكون من المناسب لك الإبلاغ عن مخاوفك إلى هيئة خارجية مثل الجهة التنظيمية، ونادراً جداً ما يكون من المناسب إبلاغ وسائل الإعلام، ونحن ادارة المصرف التجاري العراقي الاسلامي نُحثك بشدة على طلب المشورة قبل الإبلاغ عن أي مخاوف لأي شخص خارجي.

عادةً ما تتعلق مخاوف الإبلاغ عن المخالفات بسلوك موظفينا، ولكنها قد تتعلق أحياناً بتصرفات طرف ثالث، مثل عميل أو مورد أو مقدم خدمة. ونحن نشجعك على الإبلاغ عن هذه المخاوف داخلياً أولاً.

4. الحماية والدعم للمبلغين عن المخالفات

- من المفهوم أن المبلغين عن المخالفات يشعرون بالقلق أحياناً إزاء العواقب المحتملة. ونحن إدارة المصرف التجاري العراقي الاسلامي نهدف إلى تشجيع الصراحة وسوف ندعم الموظفين الذين يبلغون عن مخاوفهم الحقيقية بموجب هذه السياسة، حتى لو تبين أنهم مخطئون.
- يجب ألا يتعرض المبلغون عن المخالفات لأي معاملة ضارة نتيجة لإثارة مخاوف حقيقية. وتشمل المعاملة الضارة الفصل من العمل أو الإجراء التأديبي أو التهديدات أو أي معاملة أخرى غير مواتية مرتبطة بالإبلاغ عن المخاوف. وفي حال التعرض لمثل هذا المعاملة، فيجب عليك إبلاغ مسؤولي الإبلاغ عن المخالفات على الفور .
- يجب ألا تقوم بتهديد المبلغين عن المخالفات أو الانتقام منهم بأي شكل من الأشكال، وإذا شاركت في مثل هذا السلوك، فقد تخضع لإجراء تأديبي.